بالقيس والنساء فقد التمس واما ان كان المستعدا عليه عاسا بطرق فان كان في مجلس القاضي المستعدا
اليه ولا بد فليس له الاعتراض عليه بل الدعوى عليه حقا واقام بينه قد عليه وكتب له الى الحاكم
ذلك الملد وهذا هو القضاء على الغايب وان كان في بلد ولاية القاضي
المستعدا اليه فان كان له سبب ايضا مثل الجوع عنده وكتب به الى خليفته وان طلب احضاره احضره فان له
احضر بلا سؤال يحضره الخاصة عند خليفته فان لم يكن له خليفة وكان قد وصل القاضي الذي واذن له ان
ينظر في هذا المستعدا في حجته وبين خصمه وان لم يدن قد وصل القضاء وان راى الحاكم ان يسعد الاكل اللذان يقضي
بين المستعدا في حجته فعل وان لم ير ذلك احضر خصمه ليحكم بينهما الا ان لا يحضره حتى يحرر الدعوى فاذا
حرر الدعوى احضره وسواء كان المستعدا قد فيه او بعده وقال ابو يوسف ان كان بمكة اجبر على ان يعود
الى موضعه ليلا احضره والا لم يحضره ووجه ما يحكى عن بعض الناس انه قال لشاهد
لا يقضي فيها الصلوة احضره وان كان يقضي فيها الصلوة لم يحضره لان عليه مشقة في ذلك والله اعلم لانه
مرفق الخصوم بين الخصمين فاذا كان لا يمكن ذلك الا بمشقة فعلى ما امتنع من الخصوم فالقاضي
وليس في الحاق المشقة بالخصوم اولى من الحاقها من يقام ليحكم بينهما فاما ان كان المستعدى عليه اولى
بطرق فان كان مريضا وهي التي يتعذر لقضاء حوائجها فحكمها حكم الرجل وان كانت مخدرة وهي التي لا تبرز
لقضاء حوائجها فان الحاكم يبعث اليها من يحكم بينها ويسمع حجتها والاصل في ذلك ما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في حق هند امرأة ابي سفيان خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف فامر باحضارها
فاحضرها فاعذر اليها ولم يستعد عليها الا بعد ان عذرها وحضر عندها حكم بينها وبين خصمها
كان يسوغ بينهما ستر ودخل منزلها وان كان خصمها امرأة ايضا حكم بينهما وان كان خصمها رجلا
عذرها فان سهل ان مر دون حجتها ما دامت في المجلس وان لم يكن لها سهل خلفت
سلم ما ادعته وخرج مورا الستر لموضع الحاجة و[illegible] سمع الدعوى ولا يسمع الحاكم
الدعوى الا محررة الا ان يكون في الوضيعة والاحوال التي [illegible] عليه عما ادعاه
فان عرف اسمه ولا سمه او اسم ابيه او جده مجهولا فان في سماعها مجهولة لانه لا يدري بها هو ويفارق
الاوراحيث اسمه مجهولا لانه حق عليه فلم يسقط بتركه لسانه والدعوى حوله فيدعها مجهولة

Copyright King Saud University

لا يسقط حقه لانه عجزه بيانه واما صحة الدعوى مجهولة والوصية لا الوصية تصح مجهولة لانه لو
وصى له بشيء وسماه صح ولا سمه ان يدعيها الا مجهولة وذلك الاخبار انما صح لانه مجهول فلا يمكن
ان يدعي عليه انه اقر له بشيء مجهول الا ان هذا اذا سأل الدعوى في الاقرار فلا يدان يذكر الجنس والنوع
والقدر فيقول مائة درهم او ثوب او فرس والحلف في الصحاح والمتحرم فاما صحاحا او فاما مكسرة وان سأل الدعوى
في عين الاقرار يطرق فاذا كانت مما يضبط بالصفة كالحبوب والثياب والحيوان فاذا ادعى عينا احتاج ان يذكر
الصفات التي يشترط في السلم فان ذكر مع ذلك قيمته كان ايسر لان الصفة تعتبر فيها كما تعتبر في العقد
وان كان مما لا يضبط بالصفة كالحلي والجواهر فلا يذكر قيمته لانه لا يضبط الا بها وان ادعى الفا
فان كان مما له حمل كالحبوب والاشجار ادعى ملكه وضبط صفته وان كان مما لا حمل له كالثياب والحيوان
ادعى قيمته لانها تجب له سلفه وان كان المدعى عقارا فلا بد من بيان موضعها من السكة والمحلة والسكة
وحدودها فيدعي على اقرب الدور حدودها وجهة تليها ويذكر طولها وعرضها ويذكر طولها الذي يردها على
وان ادعى على رهن الدار في يده ان كان مما يحتمل ان يعمل فيها ضرب لا يحتمل ان يعمل فيه كالحبوب ان يدعي عليه
وان لم يذكر في يده وان ادعى جراحة فيما ان يكون معلوما كالموضحة والجسر جاز ان يدعي الجراحة ولا يذكر
ارشها وان كان مما يعد وكان مما لا يعلم الا بالسمع حتى يذكر ارشها وان ادعى عليه سفيا على الرأس
يذكر في قيمته الا انه ان كان مما لا يتفاضل قومه بالذهب وان كان مما يتفاضل قومه باحدها لانه موضع
ورد اذا سئل هذا وحرر الدعوى فهل يسأل الحاكم المدعي عليه عن الدعوى قال اسأله المدعي سؤاله
ام لا فيه وجهان احدهما لا يسأله الا بعد سؤال المدعي ذلك لان سؤال المدعى عليه حق للمدعي فلا
يستوفي الا بعد سؤاله كالحلف والثاني وهو الاظهر انه لا حاجة الى سؤال المدعي لان احضاره والدعوى عليه
انما يراد ليسأل الحاكم المدعى عليه عنها فلا حاجة الى ذلك بعد سؤال المدعي ذلك فصل ذكر الشافعي رضي الله
عنه في الام في كتاب ادب القضاء انه ينبغي للحاكم وحده الحكم بينهما الى الصلح واحب الحكم اليوم الى من
لا ارى الصلح مردود الله ليسأل الخصمين ان جعلاه في حل من احب الحكم فان ابيا جمعا على الصلح فان ابيا
يحكم لمن اقام منهما ولا يحكم بينهما ولا يحكم به الا حكم اذا ان وجهه كان على الفور واحبه طلم مسه
قال وسعى الامام ان يجعل من يرفع القاضي شيئا لم يطلبه ولا يخلفه الطالب وحمله الا الامام م

المستعدا دعوى صحيحة وبينة ان المستعدا على الحاضر
فاطلب من الحاضر ان يقر او يجيب له لا سمه عليه
في صورة فلم يجب ان الاحسن ما ذكره الدعوى ح